

تأثير المفاهيم الثقافية المجتمعية في رسم دور المرأة في المجتمع ٤/٣

يقول التقرير ذاته إنه رغم كل ما تم إنجازه في السنوات الأخيرة في التحسن الكمي في قدرات المرأة في المجتمعات العربية «إلا أن هذه الإنجازات لم تنجح في تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة، والتي تشدد على نحو حصري على الدور الإنجابي للمرأة

وتعزز اللامساواة بين الرجل والمرأة في مختلف نواحي الحياة»، بالإضافة إلى ذلك يذكر التقرير أن المرأة في بعض هذه البلدان لاتزال تعاني من عدم المساواة في المواطنة والحقوق القانونية «ولاتزال الاستفادة من قدرات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية هي الأقل في العالم، كما يتضح من النسبة المنخفضة لتمثيل المرأة في المجالس التشريعية ومجالس الوزراء وفي اليد العاملة وفي الميل لتأنيث البطالة، وتعاني المرأة أيضاً من عدم المساواة في الفرص، وهو ما يتضح من

الوضع الوظيفي والأجور، ومن التمييز الوظيفي القائم ضد المرأة. ولا بد أن يعاني المجتمع ككل إذا تعطلت نسبة كبيرة جداً من أعضائه القادرين على الإنتاج، فينخفض دخل الأسرة فيه وتندنى مستويات معيشتها».

نرجع إلى السؤال ذاته، هل بإمكان المرأة وحدها، من دون مشاركة الرجل لها، العمل على تغيير هذه الثقافة المترسخة في وعي المجتمع، وهذا الوضع المحجف في حق المرأة؟ في مجتمع محكوم بقيم التقاليد العشائرية والقبلية، وقيم المحافظة والعيب والحرام، التي تعني ضمناً مقاومة التغيير والتطور.

إن المجتمع هو الذي يبني الإنسان، وهو الذي يوزع الأدوار على الأفراد والفئات ولكن في نطاق ما تبني هذه المجتمعات لنفسها من منظومات ثقافية مجتمعية، فكلما كان البناء المعرفي والقيمي والتعليمي والعلمي والسياسي لهذه المجتمعات

يعمل ويتطور ضمن منظومة ثقافية مجتمعية تهدف الاستفادة القصوى من وإلى جميع أفراد المجتمع، على اعتبار أن الإنسان (المرأة والرجل) هو عماد المجتمع وعماد التنمية، كلما ترسخت الذهنية الديمقراطية في ضمير هذا المجتمع، هذه الذهنية التي تشمل مفاهيم وقيم الحرية والحقوق للأفراد والجماعات، للأغلبية وللأقلية، للكبار وللصغار، للمرأة وللرجل.

يقول تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ إن التطلع إلى الحرية والديمقراطية في البلدان العربية لا يزال أمنية بعيدة المنال، حيث أن موجة الديمقراطية التي طورت الحكم في مختلف أقاليم العالم لم تصل إلى هذه البلدان بعد، «وإن

هذا القصور في الحرية يضعف التنمية الإنسانية ويشكل أحد أكثر مظاهر تخلف التنمية السياسية إيلاماً، وبينما الدساتير والقوانين والتصريحات الحكومية تنص على قبول الديمقراطية وحقوق الإنسان بحكم القانون، فإن التطبيق الفعلي لها يهمل أو يجري إغفاله عمداً في أحيان عديدة». وهذا أكبر دليل على أن الديمقراطية لم تكن في يوم من الايام ضمن المنظومة الثقافية العربية، بسبب ما تعانيه المجتمعات العربية من قصور شديد في البناء المعرفي والقيمي والعلمي والتعليمي والسياسي.

إذن هذه المنظومة الثقافية التي أعطت الرجل دور السيادة والسلطة، ويرى الرجل نفسه فيها سيداً حتى على الرجل الآخر، كيف يمكن أن تشكل وضع المرأة في الوعي الجماعي. وفي هذا المجال



بقلم :

سميرة رجب